النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر وضمانات المستثمر في ظل التحولات الاقتصادية دراسة مقارنة متعمقة بين التشريعين المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

الي روح امي وابي الطاهره اللهم ارحمهم واغفر لهم وادخلهم الجنه بغير حساب يارب العالمين

إلى رواد الأعمال والمستثمرين الذين يراهنون على مستقبل المنطقة

إلى صانعي السياسات الاقتصادية وقادة التحول التنموي

إلى كل باحث عن توازن بين جذب رأس المال العالمي وحماية المصالح الوطنية الاستراتيجية

إلى بلدي مصر والجزائر قطبي الجذب الاستثماري في أفريقيا والعالم العربي

التقديم

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر شريان الحياة للاقتصادات النامية في عصر العولمة، حيث يتنافس الدول لجذب رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والخبرات الإدارية. وفي هذا السياق، تبرز مصر والجزائر كوجهتين واعدتين تمتلكان مقومات هائلة من موارد طبيعية، أسواق استهلاكية واسعة، وموقع جيوستراتيجي حيوي. ورغم إطلاق البلدين لإصلاحات تشريعية طموحة لتحديث بيئة الأعمال (مثل قانون الاستثمار الجديد في مصر وقانون الاستثمار الحديث في الجزائر)، إلا أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق باستقرار التشريعات، ضمانات عدم المصادرة، آليات تسوية المنازعات، والشفافية الإجرائية.

يأتي هذا الكتاب لسد فجوة تحليلية عميقة، مقدماً دراسة مقارنة شاملة لا تكتفي بسرد الحوافز، بل تغوص في الفلسفة القانونية للاستثمار، طبيعة العقود الدولية، ضمانات المعاملة الوطنية، وآليات الحماية من المخاطر غير التجارية (السياسية). إن الفروق الدقيقة في تفسير "المصلحة العامة" عند نزع الملكية، أو شروط اللجوء للتحكيم الدولي بين القاهرة والجزائر، قد تكون الفاصل بين نجاح مشروع استثماري بمليارات الدولارات أو فشله الذريع.

في هذا العمل المتقدم، قمنا بتشريح المنظومة القانونية للاستثمار الأجنبي عبر عشرة فصول ذات عمق تحليلي استثنائي، نقارن فيها بين نصوص قوانين الاستثمار، قوانين الشركات، قوانين الصرف، واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية في مصر والجزائر، مستفيدين من مبادئ البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. هدفنا هو تقديم مرجع استراتيجي يساهم في بناء بيئة استثمارية جاذبة، آمنة، ومستقرة، تحقق

التكامل بين التنمية الوطنية والمصالح المشروعة للمستثمر الأجنبي.

الفهرس

الفصل الأول الفلسفة القانونية للاستثمار الأجنبي ومبدأ السيادة الاقتصادية

الفصل الثاني أشكال دخول الاستثمار الأجنبي: التأسيس، الاندماج، والاستحواذ

الفصل الثالث الضمانات القانونية الأساسية: المعاملة الوطنية وعدم التمييز

الفصل الرابع ضمانات نقل الأرباح وتحويل العملات وإجراءات الصرف

الفصل الخامس نزع الملكية للمنفعة العامة والتعويض العادل والسريع

الفصل السادس الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية: الأنظمة والمحددات

الفصل السابع استقرار التشريع الاستثماري وبنود التجميد التشريعي

الفصل الثامن تسوية منازعات الاستثمار: القضاء الوطني مقابل التحكيم الدولي

الفصل التاسع المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزامات البيئية للمستثمر الأجنبي

الفصل العاشر دراسة مقارنة معمقة للمستقبل التشريعي وجاذبية البيئة الاستثمارية

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

الفلسفة القانونية للاستثمار الأجنبي ومبدأ السيادة الاقتصادية

التوازن بين الجذب والحماية

يناقش الفصل المعضلة الأزلية: كيف تجذب الدولة رأس المال الأجنبي بمنح امتيازات، بينما تحمي سيادتها الاقتصادية وصناعاتها الناشئة؟ مقارنة النهج الليبرالي الجديد في مصر والنهج الانتقائي الموجه في الجزائر.

تعريف المستثمر الأجنبي ورأس المال

من يعتبر "أجنبياً" قانوناً؟ هل هي الجنسية أم مقر الإدارة الفعلي؟ وما هي أنواع الأصول التي تعتبر "استثماراً" محمياً (نقد، أسهم، حقوق ملكية فكرية، خبرات فنية)؟ تعريفات موسعة في التشريعين الحديثين.

مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة

يستعرض هذا المبدأ العرفي الدولي كضمانة جوهرية. ماذا يعني "الإنصاف" في التطبيق القضائي المصري والجزائري؟ هل يشمل الاستقرار التشريعي والشفافية الإدارية؟

دور اتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs)

تحليل شبكة الاتفاقيات التي وقعتها مصر والجزائر مع دول العالم. هل تعلو هذه الاتفاقيات على القانون الداخلي؟ وكيف تتعامل المحاكم المحلية مع تعارض النصوص؟

الاستثمار والتنمية المستدامة

التحول الحديث في فلسفة الاستثمار من مجرد جلب الأموال إلى ربطه بأهداف التنمية المستدامة، نقل

التكنولوجيا، وتشغيل العمالة المحلية. اشتراطات جديدة في قوانين البلدين.

الفصل الثاني

أشكال دخول الاستثمار الأجنبي: التأسيس، الاندماج، والاستحواذ

تأسيس شركات جديدة (Greenfield Investment)

الإجراءات المبسطة لتأسيس شركات أجنبية بالكامل أو مشتركة. نظام "النافذة الواحدة" في مصر والجزائر: الواقع والآفاق. مقارنة السرعة والكفاءة الإجرائية.

الاندماج والاستحواذ (M&A)

القواعد المنظمة لعمليات شراء الشركات المحلية من قبل مستثمرين أجانب. قيود القطاعات المحظورة أو

المقيدة (الأمن القومي، الإعلام، الثروات الطبيعية).
إجراءات الموافقة المسبقة من جهات الاختصاص.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)

النظام القانوني المنظم لمشاريع البنية التحتية الكبرى. توزيع المخاطر بين الدولة والمستثمر الأجنبي. ضمانات الدولة في عقود الـ PPP في البلدين.

فروع الشركات الأجنبية

وضع الفروع التابعة لشركات أجنبية أمام القانون المحلي. هل تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة؟ مسؤولية الشركة الأم عن التزامات الفرع في مصر والجزائر.

تقييم الأصول غير النقدية

إجراءات تقييم المساهمات العينية (أرض، معدات، تكنولوجيا) عند التأسيس. دور الخبراء المعتمدين ومنع تضخيم القيم لحماية الشركاء المحليين والدائنين.

الفصل الثالث

الضمانات القانونية الأساسية: المعاملة الوطنية وعدم التمييز

مبدأ المعاملة الوطنية

يلزم هذا المبدأ الدولة بمنح المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل ملاءمة عن تلك الممنوحة للمستثمر الوطني في الظروف المماثلة. استثناءات هامة في القطاعات الاستراتيجية في كلا البلدين.

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)

ضمان منح المستثمر الأجنبي أي ميزة تمنحها الدولة لمستثمر أجنبي آخر من دولة ثالثة. تطبيق هذا المبدأ في القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية.

حظر التمييز التعسفي

الحماية من الإجراءات الإدارية أو الضريبية التي تستهدف مستثمراً معيناً بسبب جنسيته. معايير إثبات التمييز في الدعاوى القضائية والتحكيمية.

حرية إدارة المشروع

حق المستثمر الأجنبي في اختيار مجلس الإدارة، تعيين المديرين، وتحديد سياسات التوظيف دون تدخل إداري تعسفي، مع مراعاة قوانين العمل المحلية (توطين الوظائف).

الحماية من التغييرات التشريعية المجحفة

تحليل بنود "الثبات التشريعي" التي تتيح للمستثمر اختيار تطبيق القانون وقت التأسيس لفترة محددة. مدى فعالية هذه البنود في مواجهة تعديلات القوانين اللاحقة في مصر والجزائر.

الفصل الرابع

ضمانات نقل الأرباح وتحويل العملات وإجراءات الصرف

حرية تحويل الأرباح والأرباح الرأسمالية

الضمان الصريح بحق المستثمر في تحويل صافي الأرباح، عوائد التصفية، وتعويضات نزع الملكية إلى الخارج بالعملة الصعبة. مقارنة القيود الإجرائية في البلدين.

إجراءات الوصول للعملات الأجنبية

التحديات العملية في توفير العملة الصعبة للبنوك لتحويل الأرباح. دور البنوك المركزية في مصر والجزائر في تنظيم أولويات الصرف وضمان حقوق المستثمرين الأجانب.

تحويل مرتبات العاملين الأجانب

حق العاملين foreigners في المشاريع الاستثمارية في تحويل جزء من مرتباتهم ومدخراتهم. النسب المسموح بها والإجراءات المبسطة.

حلول أزمات نقص السيولة

ماذا يحدث في حال أزمة حادة في ميزان المدفوعات؟ هل يجوز للدولة تعليق التحويلات مؤقتاً؟ الشروط والضمانات الدولية لمثل هذه الإجراءات الاستثنائية.

آليات التسعير والتحويل الداخلي

قواعد تحديد أسعار التحويل (Transfer Pricing) بين الشركة الأم وفرعها المحلي لمنع التهرب الضريبي أو تهريب الأرباح بشكل غير مشروع.

الفصل الخامس

نزع الملكية للمنفعة العامة والتعويض العادل والسريع

شرط المنفعة العامة

تعريف "المنفعة العامة" الذي يبيح للدولة نزع ملكية الاستثمار الأجنبي. هل يشمل الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة؟ ضوابط الرقابة القضائية على قرار النزع في مصر والجزائر.

معايير التعويض العادل

يجب أن يكون التعويض مساوياً للقيمة السوقية العادلة للمشروع قبل إعلان النزع مباشرة. منهجيات التقييم (القيمة الدفترية، القيمة السوقية، التدفقات النقدية المخصومة) المقبولة قضائياً.

شرط السرعة والفعالية

التزام الدولة بدفع التعويض فوراً أو خلال مهلة معقولة وبدون تأخير unjustified. فوائد التأخير في حال التأخر في السداد.

عدم التمييز في النزع

حظر استهداف الاستثمارات الأجنبية تحديداً في عمليات التأميم أو النزع. ضمان معاملة المستثمر الأجنبي نفس معاملة الوطني في ظروف مماثلة.

اللجوء للتحكيم في نزاعات النزع

حق المستثمر في اللجوء المباشر للتحكيم الدولي في حال نزاع حول نزع الملكية، متجاوزاً القضاء المحلي، وفقاً لاتفاقيات ICSID والقوانين المحلية.

الفصل السادس

الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية: الأنظمة والمحددات

أنظمة الحوافز العامة والخاصة

تصنيف الحوافز في مصر (حافز عام، حافز خاص للمناطق المحرومة، حافز استراتيجي) والجزائر (امتيازات حسب المناطق والقطاعات). شروط الاستفادة منها.

الإعفاءات الضريبية

فترات الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح. مقارنة المدة والشروط بين البلدين. إجراءات التمديد في حال إعادة استثمار الأرباح.

الامتيازات الجمركية

إعفاءات من الرسوم الجمركية على واردات الآلات والمعدات والمدخلات الإنتاجية غير المتوفرة محلياً. قوائم السلع المستفادة والإجراءات الجمركية المبسطة.

حوافز الأراضي والمرافق

توفير الأراضي الصناعية بأسعار رمزية أو مجاناً في المناطق الاستثمارية. دعم تكاليف المرافق (كهرباء، ماء، غاز) للمشاريع الكبرى.

سحب الحوافز والجزاءات

الحالات التي تسحب فيها الدولة الحوافز الممنوحة (عدم البدء في التنفيذ، الإخلال بالشروط، التهرب الضريبي). ضمانات حق الدفاع قبل سحب الامتيازات.

الفصل السابع

استقرار التشريع الاستثماري وبنود التجميد التشريعي

عقود الاستقرار التشريعي

تحليل صحة ونطاق بنود "تجميد التشريع" في عقود الاستثمار مع الدولة. هل يمكن لعقد خاص أن يلغي قانوناً عاماً لاحقاً؟ الاجتهاد القضائي في مصر والجزائر.

فترة السماح للتكيف

منح المستثمرين الحاليين مهلة زمنية للتكيف مع التشريعات الجديدة الأكثر صرامة (بيئية، عمالية، ضريبية) قبل تطبيقها عليهم بالكامل.

الحماية من التغييرات الرجعية

مبدأ عدم رجعية القوانين الضريبية والإدارية بما يضر بالمراكز القانونية القائمة. دستورية هذا المبدأ في البلدين.

آليات فض النزاع حول تفسير الاستقرار

من يفسر نطاق حماية الاستقرار؟ هل هو القاضي الوطني أم هيئة التحكيم؟ دور لغة العقد في تحديد جهة الاختصاص.

تأثير التغيرات السياسية

مدى التزام الدولة الجديدة بالاتفاقيات والعقود الموقعة من أنظمة سابقة. مبدأ استمرارية الدولة والتزاماتها الدولية.

الفصل الثامن

تسوية منازعات الاستثمار: القضاء الوطني مقابل التحكيم الدولي

اختصاص القضاء الوطني

الدور التقليدي للمحاكم المحلية في فصل منازعات الاستثمار. إصلاحات محاكم الاقتصاد في مصر والمحاكم التجارية في الجزائر لرفع الكفاءة والسرعة.

اللجوء للتحكيم الدولي (ICSID وغيره)

شروط اللجوء لمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) أو غرف التجارة الدولية (ICC). موافقة الدولة المسبقة في قوانين الاستثمار والاتفاقيات الثنائية.

تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية

الإجراءات اللازمة لتنفيذ حكم تحكيم دولي ضد الدولة أو إحدى هيئاتها في مصر والجزائر. دفوع السيادة والتنفيذ على أموال الدولة المخصصة لأغراض سيادية.

الوساطة والتوفيق

تشجيع آليات الحلول الودية قبل اللجوء للتقاضي أو التحكيم. مراكز الوساطة المتخصصة في منازعات الاستثمار في البلدين.

تأثير الدعاوى الموازية

إشكالية رفع دعوى أمام القضاء المحلي وأخرى تحكيمية في نفس الوقت. مبادئ منع ازدواجية التقاضي وسبق الفصل في الدعوى.

الفصل التاسع

المسؤولية الاجتماعية للشركات والالتزامات البيئية للمستثمر الأجنبي

الالتزامات البيئية كشرط للاستمرار

ربط استمرار الحوافز بالالتزام بالمعايير البيئية. عقوبات الإغلاق المؤقت أو النهائي للمصانع المخالفة. دراسات الأثر البيئي الإلزامية.

المسؤولية الاجتماعية (CSR)

هل هي تطوعية أم إلزامية؟ اتجاهات تشريعية في مصر والجزائر لإلزام الشركات الكبرى ببرامج تنمية مجتمعية في مناطق عملها.

حقوق العمال المحليين ونقل المعرفة

اشتراطات توطين الوظائف وتدريب الكوادر المحلية كجزء من ترخيص الاستثمار. منع استغلال العمالة الرخيصة دون نقل مهارات حقيقية.

مكافحة الفساد والرشوة

التزام المستثمر الأجنبي بقوانين مكافحة الفساد المحلية والدولية (مثل FCPA, UK Bribery Act). بطلان العقود المبرمة بناءً على رشوة ومسؤولية الطرفين.

الشفافية والإفصاح

التزام الشركات الأجنبية بالإفصاح عن بياناتها المالية وملكية المستفيد النهائي (Beneficial Owner) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل العاشر

دراسة مقارنة معمقة للمستقبل التشريعي وجاذبية البيئة الاستثمارية

تحليل مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال

مقارنة أداء مصر والجزائر في تقارير البنك الدولي ومؤشرات التنافسية العالمية. نقاط القوة (البينة التحتية، السوق) ونقاط الضعف (البيروقراطية، الشفافية).

التوجه نحو الرقمنة في الخدمات الاستثمارية

جهود تحويل كافة إجراءات الترخيص والتسجيل والدفع إلى منصات رقمية لتقليل الاحتكاك البشري والفساد. مقارنة التقدم المحرز في البلدين.

التكامل الاقتصادي الإقليمي

أثر اتفاقيات التجارة الحرة (الكوميسا، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية أغادير) على تدفق الاستثمار البيني بين مصر والجزائر ودول الجوار.

جاذبية القطاعات الواعدة

تحليل الفرص الاستثمارية في الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، الزراعة الحديثة، والسياحة في البلدين. التخصص الاقتصادي complementarities بدلاً من التنافس.

رؤية لتشريع استثماري عربي موحد

اقتراح إطار تشريعي عربي موحد يضمن حد أدنى من المعايير والحماية للمستثمر في أي دولة عربية، لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

الخاتمة

نحو شراكة استراتيجية للتنمية المستدامة

ختاماً، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في مصر والجزائر، لكن نجاحه مرهون بوجود بيئة قانونية مستقرة، شفافة، وعادلة. ومن خلال هذه الدراسة، يتضح أن البلدين يمتلكان إرادة سياسية قوية للإصلاح، لكن الطريق لا يزال يحتاج لمزيد من تبسيط الإجراءات، تعزيز سيادة القانون، وبناء ثقة متبادلة مع المجتمع الاستثماري الدولي.

إن المستقبل للاستثمارات التي تحترم البيئة والمجتمع وتلتزم بأعلى معايير الحوكمة. نأمل أن يكون هذا الكتاب دليلاً استراتيجياً للمستثمرين لفهم الفرص والمخاطر، ولصانعي القرار لتطوير التشريعات بما يجعل من مصر والجزائر وجهتين عالميتين رائدتين للاستثمار الآمن والمربح للجميع.

المراجع والمصادر

أولا التشريعات المصرية

قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 وتعديلاته ولائحته التنفيذية

قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته (وقانون الشركات الجديد قيد الإصدار)

قانون صرف العملات وتنظيم العمليات المصرفية

قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة

قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية (PPP)

مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية في المواد التجارية والاستثمارية

ثانيا التشريعات الجزائرية

قانون الاستثمار الجزائري رقم 22-18 لسنة 2022 ومراسيمه التطبيقية

قانون التجارة الجزائري رقم 07-02

قانون النقد والقرض الجزائري

قانون الصفقات العمومية (فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص)

قانون المحاجر والمناجم (للقطاع التعديني)

مجلات الأحكام الصادرة عن المجلس الأعلى الجزائري والمحكمة العليا في المنازعات الاقتصادية

ثالثا الاتفاقيات الدولية والمرجعيات

اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية (BITs) الموقعة بين مصر/الجزائر ودول أخرى

اتفاقية إنشاء الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA)

اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى (ICSID)

قواعد الأونسيترال للتحكيم

تقارير مجموعة البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) ومؤشرات التنافسية

العالمية

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف